

ومرافقتهم على الانعكاسات السلبية التي كان يمكن أن تحدثها هذه التفخيرات على قدرة الصمود الفلسطيني فيما بعد. فالملك عبدالله الذي كان يسعى، منذ ظهور فكرة تقسيم فلسطين سنة ١٩٣٧، إلى توسيع منطقة نفوذه وبسطها على أجزاء من فلسطين، إن لم يكن عليها كلها، رأى أن الظروف السياسية التي استجدت إثر صدور قرار التقسيم، مؤاتية لتنفيذ مشروعه هذا، بمساعدة من بريطانيا، باعتباره أحد حلفائها في المنطقة. وعملياً، كان الملك عبدالله يسعى، بعد قبوله لقرار التقسيم وموافقته على قيام الدولة اليهودية، نحو الوصول إلى اتفاق مع اليهود، بشرط أن يتم ضم الجزء المخصص للدولة العربية في القرار، إلى مملكته، وتنفيذاً لمشروعه هذا، بدأ الملك اتصالاته السرية مع الزعماء الصهيونيين حتى قبل صدور قرار التقسيم بنحو أسبوعين؛ حيث التقى مندوبة الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية غولده ماريسون (مثير)، في مستعمرة نهرآيم في فلسطين، بحضور الياهو ساسون وعزرا دانين، وهما من «المستعربين» العاملين في تلك الدائرة. وفي هذا اللقاء، «أعرب الملك عن رغبته في ضم الجزء المخصص للعرب [من فلسطين] في مشروع التقسيم، وفي إقامة علاقات صداقة وسلام مع الدولة اليهودية. وقد استخف بشدة بمقدرة باقي الدول العربية، ولم يعلق أية أهمية على تهديداتها. مقابل ذلك كان واثقاً من قدرة الجيش الأردني ومن تأييد البريطانيين السياسي له»<sup>(٤٦)</sup>. وقد كان مشروع الملك عبدالله هذا، أحد العوامل الهامة في فشل المخطط العسكري الذي وضعته الجيوش العربية قبيل تدخلها في فلسطين في حرب ١٩٤٨، وفي إحباط الهدف السياسي لهذا التدخل؛ وذلك بسبب عدم التعاون الذي أظهره الجيش الأردني، أقوى الجيوش العربية وأكثرها تدريباً وتسليحاً في ذلك الحين. ففي بداية شهر أيار (مايو) ١٩٤٨، رفض الملك عبدالله إشراك الجيش الأردني في الخطة الاستراتيجية التي وضعها رؤساء أركان الجيوش العربية في دمشق، بخصوص التدخل في فلسطين، وفضل توجيه جيشه إلى المركز الجبلي المأهول بالعرب، بهدف السيطرة على المناطق المخصصة للدولة الفلسطينية بموجب قرار التقسيم ومنع الفلسطينيين من تنظيم أنفسهم سياسياً ليسهل ضمهم إلى مملكته فيما بعد.

لقد أثر قرار منح الاستقلال السياسي للفلسطينيين الذي اتخذته وياشر بتنفيذه الملك عبدالله، بتأييد من الحكومة العراقية، التي كانت تسعى إلى إقامة اتحاد سياسي لدول الهلال الخصيب يشمل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن<sup>(٤٧)</sup>، على الموقف العربي من الفلسطينيين في الجامعة العربية، خصوصاً بعد صدور قرار التقسيم. فقد قروي مسار التدخل في شؤون فلسطين، وهو المسار الذي بدأ على أي حال منذ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، أثناء انعقاد مجلس الجامعة العربية في بلودان في سوريا، وإقراره إنشاء لجنة دائمة للاهتمام بمشكلة فلسطين، تتمثل فيها جميع الدول العربية، وتعيينه هيئة عربية عليا لسكان فلسطين بقيادة الحاج أمين الحسيني. ويات واضحاً، خلال تلك

\* في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٢، قدم رئيس حكومة العراق، نوري السعيد، مذكرة إلى بريطانيا بخصوص تشكيل اتحاد سياسي لدول الهلال الخصيب يخضع للقيادة العراقية أي للتاج.